مجلة الدراسات التاريخية العسكرية

المجلد الرابع / العـدد: الثاني (خـــــاص جوان 2022)

ص ص 72 -91

تاريخ الاستلام: 2022/05/26 ..تاريخ القبول: 2022/06/06

امتداد الثورة في عامها الأول بين الفعل الثوري والانفعال الاستعماري 1954-1956 (المنطقة الثالثة نموذجا)

The extension of the Revolution in its first year between revolutionary action and Colonial emotion 1954-1956 (The Third Region as a Model)

المؤلف:

د. مصطفى سعداوي / جامعة البويرة

البلـد:

(الجزائر)

البريد الإلكتروني:

salisada@gmail.com

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على "التكتيك الحربي" الذي طبقه رواد الثورة (الجزائرية) خلال العام الأول بغية المحافظة على بقاءهم وضمان استمرار نشاطهم في ظل اختلال موازين القوى، وفي إطار بيئة محيطة مناوئة إلى حد كبير. وفي المقابل، ترصد ردود فعل المنظومة الكولونيالية التي غلب عليها الطابع الانفعالي نتيجةً للعادات المتأصلة فيها لأكثر من قرن والتي أمست عاجزة عن التخلي عنها رغم تعارضها مع مصالحها الاستراتيجية. وهو ما أفضى إلى "تسمم ذاتي جماعي" للكولون من جهة، ودفع "الأهالي" بقوة إلى أحضان الثورة من جهة أخرى، فأشتد التشاحن والصراع القائم بينهما.

الكلمات المفتاحية: العام الأول من الثورة، المنطقة الثالثة، التكتيك الحربي، "التسمم الذاتي الجماعي"، نقطة اللارجوع.

Abstract:

This study sheds -first- a light on the "war tactics" applied by the pioneers of the (Algerian) revolution during year one of the war, in order to ensure their survival, as well as the sustainability of their activity, in the face of a terrible imbalance in the balance of power, and in an excessively hostile environment. Then, it aims to detect, even analyze the reactions of the colonial system, conditioned by reflexes that have become intrinsic, since rooted for more than a century and which it could not get rid of despite their contradiction with its strategic interests. What ended up producing, on the one hand a "collective self-poisoning" of the colonists, and on the other hand a massive adhesion of the Algerians to the revolution .Hence the exacerbation of the war, accompanied by an intensification of the conflict between the two blocs, so that it became governed by a zero-sum equation, and thus the nascent revolution reached the point of no return.

Key words: year one of the revolution, zone 3, war tactics, "collective self-poisoning", point of no return.

المؤلف المرسل: ..... الدكتور مصطفى سعداوي

الإيميل: .....salisada@gmail.com

مقدمة:

بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي انطلقت فيها الثورة الجزائرية، لم يكن أمام مفجريها بُدّ من قلب المخطط الثوري الكلاسيكي؛ فعوض البدء بإقامة تنظيم محكم ثم الدخول في مرحلة الإثارة وصولا إلى الثورة، (فقد) طبقوا مخططا معكوسا[1]، يبدأ بإشعال فتيل الثورة بتنفيذ عمليات تخريبية وتحرشية في نقاط مختلفة من البلاد، لتتلوها أعمال كان يفترض أن تكون سابقة عليها : ككسب تعاطف الجماهير، وإرساء دعائم تنظيم ثوري محكم... الأمر الذي وضع النواة الأولى لجيش التحرير الوطني في موقف مزدوج الصعوبة؛ إذ لم تكن تصارع إحدى أكبر القوى العالمية بوسائل شبه معدومة فحسب، وإنما كانت تفتقر كذلك إلى الحد الأدنى من الشروط الضرورية لاستمرار بله نجاح أي عمل ثوري وليد وبالأخص الدعم الشعبي. ومن ثم، فقد كانت جلّ المؤشرات -على الأقل من "المنظور اللحظي"- توحي بأن ما جرى في الفاتح نوفمبر 1954 لن يكون أكثر من ومضة انطفاء[2]. غير أن التطورات اللاحقة التي راحت تتابع في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال سرعان ما صنعت وضعا جديدا لم يكن في الحسبان. إذ في ظرف عام واحد أو أقل تمكنت الحركة الوليدة من الامتداد والتجذر عبر مختلف مناطق الوطن سيما في الجهات الريفية، وكسب دعم قطاعات عريضة من السكان، لتبلغ بذلك نقطة اللارجوع.

هذا، وإذا ضيقنا مجال الدراسة بغية تعميقها، وأخذنا المنطقة الثالثة (بلاد القبائل) كنموذج، سنكتشف - خلافا لما هو شائع- أن الثورة غداة الانطلاق، كانت تتمركز في جزء محدود (منها)؛ يقتصر أو يكاد على ما يعرف بـ "القبائل السهلية" Baisse Kabylie، لكن بعد أقل من سنة استطاعت التوغل في مختلف نواحي المنطقة، وإرساء نظام الثورة في معظم دواويرها وقراها... بل وراح نشاطها يفيض على المناطق المجاورة؛ فامتدت غربا على خط "الاخضرية-عين بسام-سور الغزلان" بقيادة سليمان دهيليس[3] ووصلت جنوبا إلى ناحية بوسعادة والجلفة تحت إمرة علي ملاح[4] كما توسعت شرقا تحت إشراف عميروش إلى غاية السفح الشمالي من جبال البابور التابع نظريا للمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)[5].

هكذا انتشار سريع يثير الحيرةَ ويغري بسبر أغواره... وهو -على الأرجح-يَلقى تفسيرَه في ذلك المسعى الاستراتيجي المتجسد في عملية "التعبئة الشعبية" التي عالجناها في دراسة سابقة[6]. لكن أثناء إنجاز هذه العملية وقبل اكتمالها، يبقى الاستفهام قائما بخصوص التكتيك الذي مكّن تلك النواة الأولى من الثوار من الحفاظ على وجودها، بل والاستمرار في نشاطها العملياتي، وأكثر من ذلك الإسهام في بناء الحاضنة الشعبية؟ وهذا ما تسعى الصفحات التالية إلى تسليط الأضواء الكاشفة عليه.

1- فعالية الثوار:

بعد هجمات ليلة أول نوفمبر 1954 وبغية تلافي ملاحقات قوات الإحتلال وأعوانها المحليين أصدرت قيادة المنطقة الثالثة تعليمات صارمة إلى كل قواعدها بالانسحاب من الميدان، والذوبان في الطبيعة، والتزام الحيطة الشديدة[7]... وفي هذا الإطار، نقرأ في وثيقة مكتوبة بخط يد قائد المنطقة عثر عليها مع أحد مرؤسيه[8] أثناء اعتقاله : "... لنتبنى المبدأ الثوري ذا الأهمية القصوى الآتي: التزام الحد الأدنى من الثقة والحد الأقصى من الحذر"[9]

هذه التعليمات أتت بالفعل ثمارها عندما شرع الجيش الفرنسي في عمليات المسح والمطاردة التي حشد لها أكبر عدد ممكن من القوات مدعومةً بالطيران والدبابات... وأخذت هذه العمليات تسميات متنوعة أهمها "عملية الأُطْرُغَلة"[10] (**Tourterelle**) و"عملية الصبّار" (**Cactus**) اللتان تمتا في 22 ديسمبر 1954 و"عملية ألوة 1 و2 و3" (**Aloès1,2 et 3**) في 28 و 29 ديسمبر 1954[11]... وكانت سبقتها عمليات أقل أهمية وشهرة على غرار "عملية شارونيار **Charognard**" في 11 نوفمبر 1954 و"عملية جيرفو **Gerfaut**" في 14 نوفمبر 1954 و"عملية إيبرفيي **Epervier**" في 19 و21 نوفمبر 1954 و"عملية جنيفري **Genevrier**" في 7 ديسمبر 1954 و"عملية **U.B.A.C.**" في 10 ديسمبر 1954[12]... وقد ألفت جلّ هذه العمليات نفسها تدور في فراغ إزاء عدو يرفض الاشتباك وبالتالي لم تتمخض طوال الشهرين الأولين من الثورة سوى عن نتائج جد متواضعة كتوقيف بعض المشتبه فيهم وحجز عدد من أسلحة الصيد... ولعل أحد الاستثناءات القليلة هو "عملية الأطرغلة" **Tourterelle** التي جرت في 22 ديسمبر في دوار بني ثور جنوب دلس والتي أفضت إلى القضاء على 5 مجاهدين على رأسهم الثائر **Maquisard** أحمد قالمي[13].

وبالرغم من هذه الحصيلة الهزيلة بالمقارنة مع حجم القوات المعبئة والجهود المبذولة، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه العمليات قد فشلت لأن هدفها الأول كان استعراض القوة بغية إحداث صدمة نفسية لدى السكان لصدهم عن التفكير في التواطؤ مع الثوار[14]. وفعلا أدت الحركة الدؤوبة للشاحنات العسكرية والتحليق الواسع لطيران المراقبة وتحريك أعداد ضخمة من القوات المختلفة وتفتيش القرى الآمنة... إلى إلقاء الخوف في نفوس القرويين، وتفاقم هذا الخوف بفعل الإحساس بأنهم موجودون تحت المراقبة الشديدة نتيجة لبث شبكات العملاء والمخبرين في العديد من القرى، والتي مضت ترصد كل شاردة وواردة. وتزامن ذلك مع قيام "*القياد*" وعملاء الإدارة المحليين بالترويج لإشاعات مفادها أن من يسمون أنفسهم بـ "جيش التحرير" ما هم سوى عصابات من اللصوص الذين طالما حفلت بهم جبال القبائل، والجديد هذه المرة هو تكاثر أعدادهم بشكل غير مسبوق مما شجعهم على الإغارة ليلا على القرى واستباحة أموالها وأعراضها. وانطلى ذلك -على ما يبدو-على العديد من مجالس الجماعات (ثاجماعث) التي اتخذت قرارات بتكوين لجان اليقظة وإقامة الحواجز ومراقبة حركة الأغراب[15]... وكان من الطبيعي أن يعود ذلك بالقضاء على الشبكات الأولى للثوار التي اشتدّ الخناق عليها، وأضحت مهددة بالموت البطيء جراء الصعوبات الجمة التي واجهتها للحصول على الحد الأدنى من التموين والتمويل والمعلومات، علاوة على النقص الفادح في السلاح والذخيرة. وآلت جلّ مساعي كسر هذا الحصار ومحاولات التسلل إلى القرى المجاورة إلى الفشل نتيجةً لردود أفعال الأهالي التي تراوحت بين السلوك العدائي والموقف المتحفظ[16]. إلى درجة أن قائد المنطقة نفسه كريم ورفاقه ألفوا أنفسهم في مركز القيادة الجديد بـ "دوار كويرات" في بيئة مناوئة، واضطروا لتجاوز مشكلة التموين إلى استخدام المال القليل الموجود بحوزتهم لاقتناء حاجاتهم من سوق "*آث دوالة*" بواسطة عناصر متنكرة في زي مدني[17]. ولم يكتف الأهالي في إحدى القرى الواقعة بالقرب من "*أوقاس*" بتاريخ 7 فيفري 1955 برفض توفير الإيواء لشخصين -يصفهم تقرير الأمن الاستعماري الذي أورد الواقعة بـ "الخارجيْن عن القانون"- بل وصل الأمر إلى تبادل إطلاق النار بين الطرفين لينتهي المشهد بفرارّ الرجليْن تحت مطاردة الأهالي.[18]

غير أن هذه الصعاب والتحديات لم تقض إلى الحد من عزيمة الثوار في عضد الثوار كما كان متوقعا، بل دفعتهم إلى تطوير خططهم وتحسين أداءهم. وهذا ما يستشف من أول اجتماع لقيادة أركان المنطقة[19] بدوار "واضية"

أواخر شهر نوفمبر 1954[20]، حيث تقرر فيه وضع حد لحالة الانسحاب والعودة إلى الظهور من خلال أعمال جريئة تستهدف كسب تعاطف السكان، وعزل السلطات الاستعمارية. ويمكن تصنيف هذه الأعمال على ضوء ما جرى على الأرض طوال السنة الأولى للثورة إلى نوعين:

1-1- العمليات الاستعراضية:

كان أحد القرارات التي خلص إليها الاجتماع المشار إليه أَنِفًا: قيام كل ناحية بتنفيذ عملية استعراضية تصبح حديث الناس في الأسواق وفي مجالس القرى وفي البيوت... وكان يرجى من وراء ذلك إحداث ما يمكن تسميته بـ "إعادة التأطير" **Recadrage** أي تفنيد تهمة اللصوصية التي أُلصقت بالمجاهدين، وإعطاء صورة صحيحة عنهم بوصفهم "مسلمين وطنيين ثوريين مصممين على طرد فرنسا من بلادهم"[21] ومنه دفع الأهالي إلى إعادة النظر في مواقفهم المتحفظة.

ولإعطاء القدوة لمرؤوسيه قام قائد المنطقة (كريم) رفقة نائبه (أوعمران) ومسؤول ناحية تيزي وزو (علي زعموم) على رأس مجموعة من حوالي 20 مسلحا بتنفيذ أول عملية من هذا الطراز، واستهدفت أحد أصدقاء الإدارة وأثرياء المنطقة؛ السيد طباني صاحب شركة نقل. وتؤرخ الكتابات[22] التي عالجت هذه العملية حدوثها بيوم 27 نوفمبر 1954، وذلك اعتمادا على شهادة كريم التي أدلى بها عقب الاستقلال، إلا أن تقارير الجيش الفرنسي[23] تشير إلى يوم 4 ديسمبر 1954، ونميل هنا إلى ترجيح المعلومة المدونة في الحال على المعلومة الشفوية المروية بعد عدة سنوات لاسيما إذا انعدمت دواعي الريبة في المصدر المكتوب. ومهما يكن فإن التاريخيْن (27 نوفمبر أو 4 ديسمبر) يتوافقان مع يوم السبت الذي هو يوم السوق الأسبوعي بمدينة تيزي وزو، وهو ما يلقي الضوء على دواعي اختياره. حيث عمدت المجموعة المسلحة إلى نصب كمين في الصباح الباكر على الطريق الرابط بين تيزي-وزو ومشراس، وأوقفت قافلة تابعة لشركة طباني، تتألف من حافلتين معبأتين بالقرويين المتوجهين إلى السوق الأسبوعي وسيارة تقل الابن الأكبر لمالك الشركة. وبعد إنزال كل الركاب ألقى كريم على مسامعهم خطابا دعائيا مفاده أنهم جنود "جيش التحرير الوطني" وليسوا لصوصا أو خارجين على القانون كما يروّج عنهم، وأنهم يخاطرون بحياتهم ويحاربون الاستعمار من أجل مصلحة الشعب الجزائري الذي هم (أي المخاطبون) جزء منهم... وإثر ذلك جرى دفع الحافلتيْن في أحد الوهاد ثم أطلق سراح جميع الركاب باستثناء ابن صاحب الشركة الذي أُستخدم لإقناع والده بدفع مبلغ 200 ألف فرنك والالتزام باشتراك شهري لصالح الثورة، وهو مكسب جدّ معتبر في ظل الخواء الذي كانت تعاني منه خزينة المنطقة. إلا أن أهم مكسب للعملية على الإطلاق تجسد في الدعاية التي روّجها الشهود بمجرد عودتهم إلى قراهم ومساكنهم حيث راحوا يبالغون في تعداد المنفذين وتسليحهم ويلمعون صورتهم[24]... وهو ما مثل خطوة معتبرة على طريق كسر الحصار المفروض على الثوار، وتحسين التواصل بينهم وبين السكان المحليين.

وتوالت إثر ذلك العمليات الاستعراضية في مختلف نواحي المنطقة، ولعل أبلغها تأثيرا هي عملية "ثيزي-الجمعة". إذ بعد غياب شبه كامل لأي عمل ثوري في "القبائل العليا"، قامت يوم 9 جانفي 1955 مجموعة صغيرة من المجاهدين متواضعة التسليح بالهجوم على مركز مراقبة تابع للجيش الفرنسي يقع بالقرب من الممر الجبلي

الاستراتيجي "ثيروردة" الذي يعبره الطريق الوطني رقم 15 المخترق لسلسلة جرجرة من الشمال إلى الجنوب والرابط بين تيزي-وزو وأمشدالة (مايو سابقا)، ومنه بين القبائل الكبرى والقبائل الصغرى. وعلى الرغم من كون العملية من المنظور العسكري الصرف نصف فاشلة حيث لم تنجح لا في الاستيلاء على السلاح الذي كان هدفها الرئيسي، ولا في تكبيد المهاجَمين أي خسائر تذكر. إلا أنها من الناحية السياسية والدعائية حققت نجاحا منقطع النظير بفعل رمزية الهدف، وجرأة المنفذين، وبالأخص ما رافقها من ظواهر صوتية مثيرة؛ حيث أن تبادل إطلاق النار في ليلة شديدة السكون وفي هكذا مكان شاهق أحدث دويا مرعبا وصخبا مهيبا مضى الجبل يردده ويضخمه لتصل أصداءه إلى معظم القرى الواقعة على جانبيه، معلنا للسكان الذين فزعوا من نومهم انطلاق حرب ضروس ستقلب يومياتهم الهادئة رأسا على عقب. وكما يمكن توقعه أضحت هذه العملية في صبيحة الغد حديث العام والخاص في معظم قرى "القبائل العليا"، وأخذت تتحول بفعل المبالغات والشائعات إلى معركة كبرى استخدم فيها جنود جيش التحرير المدافع والأسلحة المتطورة، وخلفت عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الفرنسيين مما استدعى عشرات الشاحنات لنقلهم. كما تلقفت الصحافة في الجزائر وفرنسا الخبر، وعالجته تحت عناوين بارزة ومثيرة. وهو ما أحدث انقلاب جذري في نظرة السكان إلى الثوار الذين تحولوا من لصوص وفلاقة كما تصفهم الدعاية الاستعمارية إلى مقاتلين من أجل الاستقلال، ومن ثمّ ساهم في تثبيت أركان الثورة في هذه الناحية الوعرة، لتغدو أحد أهم معاقل جيش التحرير[25].

وهكذا أخذت "العمليات الاستعراضية" تعم كل المنطقة وتتحول إلى ما يشبه وسيلة "إعلان للسكان بكون جيش التحرير متواجد بجهتهم، مما ييسر بدء الاتصالات معهم لإقامة خلايا الدعم والمساندة التي هو في أمس الحاجة إليها"[26]. ففي ناحية بوغني –مثلا-قام "سي الصادق" في ربيع 1955 بحرق بعض مزارع الكولون، ما أدى إلى تحول موقف الفلاحين المحليين إزاء الثورة من التحفظ والحذر إلى التبني والتأييد؛ فأصبحوا يفتحون منازلهم لاستقبال المجاهدين ويحتفون بمرورهم[27]. وذات السيناريو تكرر في عدة جهات كـ "آث عيذل" بالقبائل الصغرى، حيث يخبرنا "الشاهد الأخير"[28] أن المجاهدين الأوائل نجحوا في إقناع السكان بالانخراط في الكفاح من أجل الاستقلال بواسطة بعض العمليات المدوية التي تراوحت بين تخريب البنية التحتية من طرق مواصلات ووسائل اتصال التي تستعملها سلطات الإحتلال على غرار تدمير آلة جرافة كانت تعمل على فتح طريق بين "مسينا" و"إيمولا" في جوان 1955...ومهاجمة قوات الجيش الفرنسي مباشرة إما بالغارات الليلية على مراكزها، وإما بنصب الكمائن لقوافلها كالكمين الذي استهدف قافلة عسكرية في طريقها إلى "دلاقة" ببلدية "بني ورتيلان" في 19 أوت 1955... وبحلول الذكرى الأولى لـ "أول نوفمبر"، شهدت منطقة القبائل عدد كبير من العمليات المتزامنة التي غطت مختلف نواحيها، وتنوعت بين إزعاجات سريعة لمراكز الجيش، وكمائن ناجحة لقوافله، وأعمال تخريب واسعة للبنى التحتية، وقدرت وثائق الجيش الفرنسي هذه الأخيرة وحدها بخمسين (50) عملية مست الطرق وسكك الحديد وأعمدة الهاتف ومزارع الكولون...وشارك فيها ثلاثة آلاف (3000) متطوع إلى جانب ثلاثمائة (300) عنصر من جيش التحرير[29].

ومن الجدير بالتنويه أن هذا النوع من العمليات التي كانت تنفذها أفواج قليلة العدد، وضعيفة الامكانات معتمدةً على عنصر المفاجأة وسرعة الانسحاب، كانت تجبر الخصم على مطاردتها بأعداد كبيرة ووسائل ضخمة كمن يحاول عبثا صيد الذباب ببندقية. وتكرار هذه الصورة الساخرة لأحد أقوى الجيوش في العالم أفضى مع الوقت إلى

إكساب المجموعات المسلحة الأولى تعاطف السكان وفتح أمامها قلوبهم وقراهم،[30] بل وجعلهم ينسجون الأساطير حول قدراتهم العجيبة وانجازاتهم الخارقة[31]، وفي المقابل زاد في ازدراءهم للسلطات الكولونيالية ومناوئتهم لها. وفي هذا المعنى يقول حاكم "بلدية الصومام المختلطة": "**من الصعب التصور بأننا نقوم بنقل من المتروبول إلى الجزائر وحدات عسكرية تابعة للحلف الأطلسي، ثم تعجز بعد سنة عن القضاء على بضع عشرات من الرجال الناشطين الذين يكون حضورهم أكثر فعالية من كل وسائل الشرطة والجيش على ضخامتها**..."[32] وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الفعالية التي ميزت أعمال تلك "العشرات من الرجال الناشطين" كانت مرتبطة بتوفر الحد الأدنى من حرية الحركة. وهذا ما كان ليتحقق بدون تطهير المحيط الريفي من ممثلي سلطات الإحتلال وهيئاته، وهاهنا يكمن موضوع النوع الثاني من نشاطات الرواد.

1-2- "قطع الروابط":

بدلا من إضاعة الجهود في صدامات حاسمة مع النظام الاستعماري، الأمر الذي طالما استنزف أسلافهم دون أن يغير النظام المستهدف بله أن يسقطه، فإن رجال أول نوفمبر فضلوا تطبيق فكرة الفعالية أي البحث عن الروابط التي كانت تحافظ على بقاء النظام الكولونيالي وقطعها أو جعلها على الأقل ضعيفة مما سيفضي إلى إسقاطه. وهنا يبدو أنهم تفطنوا إلى كون هذا الأخير ما كان ليستقر ويستمر لولا الرضا السلبي أو الايجابي لجزء من الجزائريين سيما الأعيان من أجواد وشرفاء وعائلات مرابطية كبيرة، بالإضافة إلى عدد معتبر ممن استفادوا من الترقية الاجتماعية على أساس الانتقاء السياسي الصارم[33]. حيث كان هؤلاء يوفرون للاستعمار الأدوات التي يُحْكِم بواسطتها قبضته على المجتمع الأهلي: من باشغوات وقياد وحراس ريف وعملاء سياسيين (المنتخبين) وكثير من الموظفين الاداريين...

لذا عمد الثوار منذ الشهور الأولى إلى تطبيق استراتيجية القطيعة الكاملة والجذرية مع الاستعمار أي فصم كل الروابط بين المجتمع الأهلي والإدارة الكولونيالية. وفي هذا الإطار جرى الاتصال بشكل نسقي بكل عملاء الإدارة ووسطاءها وأعوانها عن طريق معارفهم ودعوتهم للاندماج في صفوف الثورة[34]. وقد جاء ردّ العديد من هؤلاء بالإيجاب لكن في كثير من الحالات بعد التفاوض مع قيادات الثورة حول شروط وكيفيات تقديم الدعم، بحيث يتمّ ضمان مصالحهم مع طرفي الصراع. ولم يكن هذا ليزعج الثوار في هذه المرحلة بل بالعكس رأوا فيه فرصةً للحصول على دعم إضافي باستغلال نفوذ وصلات هؤلاء "المتعاونين الشرفاء" -على حد تعبير ياحى[35]- لصالحهم. وتعد حالة الباشاغا اسماعيل رجل ثقة الإدارة مثالا جيدا على ذلك، حيث نجحت قيادة المنطقة منذ الشهور الأولى للثورة في كسب دعمه وهو ما ضَمِن للمجاهدين ليس حرية الحركة والإقامة في الدواوير التابعة لسلطته فحسب بل أدى كذلك إلى إعادة مركز قيادة المنطقة مرة آخرى إلى "تيرميتين"[36]. وفي حوض الصومام، يمكن أن نشير –على سبيل المثال-إلى عائلة "بن علي الشريف" الذائعة الصيت والتي كانت تضمّ في صفوفها الكثير من أعوان الإدارة ومنتخبيها، فهي على خلاف موقفها المحايد في الظاهر، حوّلت في الخفاء – وفقا لـ "وعلي"[37]- منزلها بـ "العزيب" (بالقرب من اقبو) إلى مركز سري للمجاهدين، كما وفّرت لهم كمية معتبرة من العتاد الحربي. وفي نواحي البويرة، يخبرنا –العقيد سي الصادق- أن الباشاغا أحمد إبراهيمي أعطى الأمان للمجاهدين في 24 دوار كان يشرف عليها، كما ضَمِن لهم الحصول على

تسهيلات مماثلة في منطقة نفوذ صهره الباشاغا أحمد بن سعيد[38]... وبحكم الطابع السري جدّا للعلاقة التي كانت تربط العديد من هؤلاء الأعيان بالثورة، فقد اغتنمت قيادة هذه الأخيرة ذلك لتُكَوَّن من بعضهم خلايا استعلامات تعمل لحسابها داخل الادارة الاستعمارية[39]، ويمكن أن نذكر في هذا المجال الدكتور صالحي الذي خولته قيادة المنطقة -حسب دهيليس- كامل الحرية للاتصال بالفرنسيين والتجسس عليهم، وهو من سيطلعها -مثلا- في أكتوبر 1955 على معلومات خطيرة استقاها من مصادر قريبة من رئيس دائرة تيزي وزو تتعلق بمخطط بلونيس للصعود إلى الجبل باسم مصالي[40].

ولقد راحت عملية "قطع الروابط" هذه تتعاظم ككرة الثلج المتدحرجة من الأعلى لتبلغ ذروتها في أواخر 1955. إذ أصدر المنتخبون الجزائريون في 26 سبتمبر 1955 ما عرف بـ "مذكرة الـ 61" **(Motion des 61)**[41] التي تضمنت إدانة صريحة للقمع الوحشي الذي يمارسه الجيش الفرنسي، كما اعتبرت سياسة الإدماج التي تحاول الحكومة العامة بعثها من جديد غير ذات موضوع، وأعلنت -في المقابل-انخراط أصحابها في النضال من أجل الفكرة الوطنية الجزائرية. ونجد من بين الموقعين على هذه المذكرة أبرز أعيان وشخصيات منطقة القبائل على غرار: عيسى بن سالم، علاوة وأحمد بن علي شريف، عبد المجيد أورابح، يوسف وأحمد بن أعبيد، صالح مصباح، محند ساحلي، سعيد عاشور، علي عبد المومن، تامزالي، عبد الرحمان فارس، ولد أودية، أيت علي[42]... وقد مثلت هذه المواقف ضربة قاسية للإدارة سيما وأنها جاءت من أشخاص كانوا يعدون إلى وقت قريب أفضل أصدقا فرنسا في الجزائر. وقد عرفت هذه الظاهرة توسعا منقطع النظير قبيل الفاتح جانفي 1956 الذي يُوافق تاريخ الاعذار النهائي **Ultimatum** الذي وجهته جبهة التحرير الوطني إلى جميع المنتخبين المسلمين بدايةً من النائب البرلماني إلى العضو البسيط في "مجلس الجماعة" للتحلل من عهدهم الانتخابية[43]، حيث تجاوب الجميع تقريبا مع ذلك؛ على غرار رؤساء الـ 129 مركز بلدي بمنطقة القبائل الذين قدموا استقالاتهم من مناصبهم[44]... وجديرٌ بالتنويه أن هكذا موقف لم يكن دوما وليد القناعة الذاتية لأصحابه، إذ أنه في العديد من الحالات نابع من الخوف، كما هو حال أعضاء مجالس بلديات "لاربعا-ناث-إراثن" (فورناسيونال سابقا) الذين يسجل مولود فرعون أنهم حرروا استقالة جماعية عقب اجتماع مشهود خيم عليه جو من الرعب إثر تلقي العناصر المترددة رسائل تهديد بالقتل[45]. والذي يعنينا هنا أكثر هو تأثير هذه المواقف على الرأي العام، وفي هذا المجال يمكن أن نستشهد بالضجة الكبرى التي أحدثتها استقالة عبد القادر السايح على مستوى مدينة برج بوعريرج، والتي رأى فيها السكان المسلمون -حسب التقرير الشهري لمحافظة الشرطة بذات المدينة[46]- دليلا قاطعا على أنه لا يمكن لأحد أن يبقى ملتزما إلى جانب فرنسا.

وإذا كانت كل النماذج التي سقناها إلى حد الآن تبين بأن دعوة الثوار قد لقيت أذانا صاغية، فإن ذلك لا يعكس كل الواقع التاريخي المتسم بالتعقيد والحافل كذلك بنماذج المترددين والممتنعين والمخالفين... فترى كيف تعاملت جبهة التحرير مع هذه الأصناف؟ يبدو أن الثوار الأوائل لم يجدوا بُدّا من وضع التهديدات المرفقة عادة بالأوامر والإنذارات الصادرة عنهم موضع التنفيذ، وذلك حفاظا على مصداقيتهم أمام جمهور القرويين. والأمثلة في هذا المجال تندّ عن الحصر وتمس جميع فئات المتعاونين مع السلطات الاستعمارية، كالباشاغا موهوب سي موهوب ممثل إحدى العائلات المرابطية الكبرى ببلدية سيباو الأعلى الذي تعرض للذبح مع ثلاثة أفراد من أسرته مع مطلع 1956[47]... وأغا دوار "إيقجان" مواسي الهادي الذي أُختطف من قرية "ثيزمورين" في 17 اكتوبر 1955 وعُثر عليه

مذبوحا على حافة السكة الحديدية الرابطة بين أقبو وتازمالت في 23 أكتوبر[48]. وصهره زان عبد الرحمان رئيس جماعة دوار "إيقجان" الذي لقي ذات المصير يوم 27 أكتوبر 1955 بين "تينبدار" و"إيقجان"[49]... هذا إلى جانب عدد كبير من القياد: كقايد دوار إيلولة الذي قُتل بضواحي "أزغار" بين "ثابوذة" و"عزازقة" في أواخر 1954[50]، وقايد دوار "بني معوش" الذي تمت تصفيته في مارس 1955، وقايد دوار "بني موحلي" الذي جرت محاولة فاشلة لاغتياله في نفس الفترة[51]، وقايد دوار "ثيفرا" بناحية "القصر" الذي أُعدم في أواخر 1955 رفقة أخيه وأحد أقاربه[52]... وقد نال حراس الريف **Gardes Champêtres** في هذه الفترة المبكرة من الثورة حصة الأسد من الإعدامات، بدءًا من ليلة أول نوفمبر 1954 حيث قتل أحدهم بـ "ذراع الميزان" ونجا آخر من الموت المحقق بأعجوبة بـ "ثيزي –ن-ثلاثة" لتتو إلى بعد ذلك عمليات التصفية ضد المعاندين منهم على مستوى كل دواوير منطقة القبائل على غرار ما حدث لحارس دوار "إغيل إيمولا" في أواخر 1954[53]، وحارس دوار إيلولة المدعو أوخمشان في نفس الفترة تقريبا[54]، وحارس دوار بني دوالة في ماي 1955[55]، وحارس دوار إلماين بوحو بن مصباح وأخيه مقران بن مصباح حارس سابق في دوار مجانة مع مطلع 1956[56]... وذات المصير واجهه المتهمون بالتخابر لصالح الادارة الاستعمارية من بسطاء القرويين، كما حدث في مطلع 1955 للمدعو الحسين أقلواش من قرية "بومسعدة" غرب "ألماين" الذي طُرح في وسط الطريق بعد ذبحه ووُضعت على جثته ورقة ممضاة من جيش التحرير الوطني[57]. وفي عرش آث عيذل أُعدم "متعاونٌ"مع الإدارة بقرية "أقمون" في مارس 1955، ثم ثانٍ على طريق "بني معوش"، وثالثٌ على مدخل قرية "ثاقعت" في جوان 1955[58]. في "*واد باغباغ*" بالقرب من "*بشلول*" (شرق "*البويرة*") تمت تصفية رئيس ورشة يدعى "موحند واعمر" في 02 جويليه 1955 بعد اتهامه بالتخابر مع العدو[59]... ولقد بلغ الإمعان في محاربة هؤلاء المتعاونين مع الاستعمار حد مطاردة الفارين منهم إلى فرنسا، وتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم عن طريق فرق الكومندوس التابعة لفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا[60].

وتمخضت عن هذه السياسة (قطع الروبط) عدة نتائج خطيرة، كان أهمها ثلاث:

- إضعاف النفوذ الاستعماري على مستوى الريف القبائلي، إذ فقدت السلطات الاستعمارية أولئك الذين ظلوا لوقت طويل أفضل قنوات اتصال بينها وبين المجتمع الأهلي: من قياد، ومنتخبين، وحراس ريف، وأمناء المراكز البلدية، وقدامى المحاربين...[61]

- تعرض منابع معلوماتها للتجفيف بعد فقأ أغلب عيونها واصطدام تحقيقاتها بجدار الصمت الذي فرضه الثوار. فعلى سبيل المثال اشتكت شرطة مدينة برج بوعريرج من مواجهة صعوبات جمّة غداة الشروع في تحقيق بخصوص محتال كان يجمع المال لحسابه الخاص بدعوى التضامن مع المجاهدين إذ "لا أحد رأى أو سمع شيئا"[62]. ومما يؤكد بقوة هذا العمى الاستخباراتي الذي عانت منه أجهزة استعلامات الاستعمار خلال هذه الفترة ذلك الخبط والخلط في المعلومات المُلاحظ على تقاريرها الموجودة بالأرشيف والمتعلقة بسنة 1955 وجزء كبير من سنة 1956. وعليه لا عجب أن تكون تحركات قواتها على الأرض خلال هذه الفترة أشبه بلعب النرد.

- تسهيل انتشار المنظمة السياسية-الادارية للثورة في طول المنطقة وعرضها. وهنا يقر أحد الرواد بأنه: "خلال الشهور الأولى للثورة، كان الكثيرون مترددين في تبني قضيتنا، حيث أنّ الخوف من الوشاية وبالأخص من عقاب

الادارة الكولونيالية والقياد والدرك والجيش كان يرعب أكثر من رجل... لكن بعد تصفية عدد من المخبرين، أخذ السكان يتحررون رويدا رويدا من الخوف الذي كان يشلهم"[63]، ومن ثمّ يقبلون على إقامة شبكات دعم للثورة.

الملاحظ على أعمال ونشاطات رواد جيش التحرير الوطني في منطقة القبائل خلال الشهور الأولى، والتي عرضناها أعلاه، أنها لم تكن تختلف من حيث الجوهر عما اعتاد المتمردون عن الإدارة الكولونيالية المعروفين بـ "لصوص الشرف" القيام به منذ أواخر القرن 19 أمثال أرزقي البشير وعبدون وأومري... فهم أيضا كانوا يحاربون عملاء الادارة، ويعاقبون الوشاة والمخبرين، وينفذون عمليات جريئة ضد قوات الإحتلال... كما تحولوا إلى أبطال في أعين القرويين، وما أكثر ما نسجت حولهم الأساطير، لكن دون أن يفضي ذلك إلى تطور تلك الأنوية إلى تنظيمات ثورية متجذرة شعبيا وممتدة جغرافيا تهدد النظام الاستعماري بالزوال كما حدث بعد نوفمبر 1954. فأنى –إذن-لأعمال متشابهة أن تؤدي إلى نتائج متباينة؟ هذا يفرض علينا الإقرار بأن نشاطات الرواد المشار إليها لا تكفي على أهميتها لتفسير "ظاهرة الانتشار السريع" للثورة بالمنطقة. ومن ثم لا بديل عن الاستمرار في البحث لكن مع الانتقال هذه المرة إلى الضفة الأخرى أي إلى تشريح "رد الفعل الاستعماري" عله يفي بالمطلوب.

2- الانفعال الاستعماري:

في يوم 05 نوفمبر 1954، وعقب عرض قدمه وزير الداخلية *ميتران*، قررت الحكومة الفرنسية حل "*حركة انتصار الحريات الديمقراطية*" MTLD. وعلى الفور انطلقت عملية واسعة من تفتيش المقرات ومصادرة المعدات وحجز الجرائد واعتقال المئات من اطارات ومناضلي الحركة[64]... هذا بالرغم من علم الأوساط الرسمية بأن الحركة لا صلة لها بأحداث ليلة أول نوفمبر. وقد برر وزير الداخلية لاحقا ذلك بكونها "إن لم تكن صاحبة المبادرة المباشرة، فهي تمثل على الأقل القيادة الايديولوجية للتمرد الذي وفرت له العناصر الأكثر تعصبا"[65]، وعليه كان القرار مدفوعا -على الأقل في الظاهر-بمنطق "الوقاية خير من العلاج" أي الحيلولة دون تفاقم "المشكلة". إلا أن النتيجة جاءت عكس ذلك تماما، حيث أدى هذا القرار إلى تسريع انضمام عدد كبير من مناضلي الحركة إلى صفوف جبهة التحرير. وتحققت بذلك نبوءة مخططي عمليات أول نوفمبر: "عندما ننتقل إلى العمل المسلح لن يكون أمام مناضلي حزب الشعب-حركة الانتصار سوى خياران: إما دخول السجن وإما اللحاق بنا، وبهذا الشكل سيُعاد بناء الحزب في غمار الثورة وتحت مفعول القمع"[66]. ويمثل *أحمد حناش* مسؤول قسمة مايو المنحاز إلى صف المركزيين أثناء أزمة الحزب نموذجا معبرا عن ذلك، فهو على الرغم من انتفاء أي تواطؤ بينه وبين عناصر جيش التحرير، فقد أُلقي القبض عليه يوم 7 نوفمبر 1954 وتعرض للتعذيب في مقرات الدرك بالبويرة ومايو لعدة أيام، وتكررت نفس العملية ست مرات خلال النصف الأول من سنة 1955 وهو ما جعله يسعى حثيثا إلى الالتحاق بالثوار. وهذا يضعنا أمام سؤال استفزازي مفاده: ألم تكن الحكومة الفرنسية تدرك أنها بقرار حل وقمع "حزب الشعب -حركة الانتصار" إنما تقدم خدمة جليلة للتنظيم الثوري الوليد وتحقق أحد أهم أهداف فعاليات "ليلة كل القديسين"؟

ربما بدا الجواب بنعم على هذا السؤال أمرا غريبا، بيد أن الوثائق المتوفرة تدفع إلى ذلك بقوة، ففي تقريرٍ صدر في جوان 1954 ويحمل عنوان: "هل نحن مقبلون على الإرهاب في الجزائر؟" Aurons-nous du terrorisme en Algérie ? »، حذرت إحدى مصالح الاستعلامات الفرنسية من كون عناصر "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (التي

ستتحول لاحقا إلى جبهة التحرير) تخطط لتنفيذ عمليات "إرهابية" بغية إنزال موجة من القمع والاعتقالات على رأس قيادة حزب الشعب-حركة الانتصار "المعتدلة" وإحداث جو من انعدام الأمن في البلاد يسمح لها بأخذ زمام المبادرة والدخول في مرحلة العمل المسلح"[67]. فهذا يبين بأن السلطات الاستعمارية كانت على علم مسبق بالآثار الوخيمة لقرارها "القمعي" ومع ذلك أقدمت على اتخاذه، فهل من تعليل معقول لذلك؟

في تقديرنا، لفهم هذا السلوك يجب التعامل معه من منظور "نظامي" Systémique يأخذ بعين الاعتبار كل الكيان الاستعماري بوصفه شبكة متداخلة الأجزاء (الإدارة المركزية، كتلة المستوطنين، كبار الكولون، مصالح الأمن، الجيش، وسائط الإعلام، مجموعات المصالح، عملاء الإدارة من الأهالي...ألخ) ويوجد تأثير متبادل بين هذه الأجزاء. وهو ما يجعل هذا الكيان كأي نظام بالغ التعقيد يتميز بالثبات ومقاومة التغيير حيث أن أي تغيير في جزء منه سيؤثر لا محالة على كل الأجزاء، ومن ثم فهذه الأخيرة هي كذلك ستكون معنية بمقاومته. وفي ضوء هذا يمكن أن نفهم كيف أن "اللجوء إلى القمع في مواجهة احتجاجات الأهالي" كعادة متأصلة لأكثر من قرن في هذا النظام كان سلوكا من الصعب للغاية إن لم يكن من المستحيل التخلي عنه رغم تعارضه مع المصالح الإستراتيجية للنظام نفسه. بل إن كل المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدته كانت تفضي إلى تعزيزه مثلما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ حيث أدت محاولات الانفتاح المحتشمة التي بلغت ذروتها سنة 1947 بإقرار ما عرف بـ "دستور الجزائر" إلى عزل الحاكم شاطينيو المتهم بالضعف ومجيء نايجلن صاحب السياسة القمعية سيئة الذكر في السنة الموالية. وعليه، فهكذا تصرفات تندرج -في حقيقة الأمر- في إطار "التغذية الراجعة الموازنة"[68] للنظام الكولونيالي التي تعمل على إبقاءه على ما هو عليه، وتدخل في ذات الحين في نطاق "التغذية الراجعة المدعّمة" للنظام الوطني قيد التشكل، إذ أن مخرجات النظام الأول هي مدخلات النظام الأخير. وهو ما سيتأكد من خلال ردات فعل الأطراف الاستعمارية المختلفة على "عمليات أول نوفمبر 1954".

2-1- التسميم الذاتي الجماعي:

غداة هذه الأحداث استولت على المستوطنين حالة من الذعر الشديد بسبب الاعتقاد بأنهم مهددون في أمنهم وهذا على الرغم من أن أغلب الضحايا المدنيين كانوا من "المسلمين" كما أن قادة جبهة التحرير أصدروا تعليمات صارمة بعدم المساس بالمستوطنين[69]. ومرد تلك الحالة في الواقع إلى ما أسماه قائد الناحية العسكرية العاشرة (الجزائر) بحملة "التسميم الذاتي الجماعي"[70] التي ساهمت جهات استيطانية مختلفة في إطلاقها وتغذيتها. وكانت في مقدمتها كبريات الصحف الجزائرية: "صدى الجزائر"Echos d'Alger" و "جريدة الجزائر" Journal d'Alger و"البرقية اليومية"La Dépêche Quotidienne ... التي راحت تهول الأحداث وتهيج الرأي العام، إلى جانب رجال السياسة والمنتخبين الأوربيين على غرار المجموعة البرلمانية التي كان يقودها "روني مايير" Renée Mayer ورابطة رؤساء البلديات الأوربيين بالجزائر بزعامة Amédée Froger... الذين لم يترددوا بدورهم في صب الزيت على النار، وكل ذلك بدعم من كبار الكولون كعضو مجلس الشيوخ بورجو Borgeaud صاحب التأثير الكبير على جهاز الأمن والنائب بلاشيت

Blachette ملك الحَلْفَاء وشيافينو Schiaffino أغنى رجل في البلاد... ولم تلق هذه الحملة أي صعوبة في تعبئة جمهور المعمرين على اختلاف توجهاتهم، حيث ارتفعت أصوات الجميع تطالب بزيادة عدد القوات المسلحة، والسماح بتكوين مليشيات، واعتقال زعماء الحركة الوطنية، وتسليط عقاب صارم على "المخربين"... وبخصوص هذه النقطة، دعا البعض إلى عدم التوقف عند الاعتبارات القانونية التي تكبل عمل قوات الجيش والشرطة[71]، بينما عبر آخرون عن رغبة جامحة في إعلان "حالة الحصار" حتى يتسنى تقديم المتهمين إلى محاكم عسكرية تصدر بحقهم عقوبات سريعة وقاسية، مع اتفاق الجميع على المطالبة بأن تكون "أعمال القمع قاسية وإذا اقتضى الأمر عمياء لأنهم يضعون مسؤولية الأحداث على عاتق مجموعة عرقية بأكملها"[72]. وهذا بالطبع مع التأكيد على ضرورة المحافظة على الوضع القائم في البلاد ورفض إدخال أي إصلاحات سياسية عليه[73]. وامتدادا لذلك، راحت تنمو كالفطر بين المستوطنين جمعيات مشبوهة تحت تسميات متنوعة كـ: "الصداقة الإفريقية" و"اليقظة الإفريقية" وفيجلاف Vigilaf و"التجمع الفرنسي الجزائري" و"الإرادة الجزائرية"... التي ما فتئت تهدد باللجوء إلى العنف للدفاع عن مصالح أوربيي الجزائر[74]. ولم يكن الأمر يتوقف دوما عند مجرد التهديد بل كان يترجم أحيانا إلى أفعال كما حدث في تيزي-غنيف، حيث قام المستوطنون بعملية إعدام خارج القانون Lynchage لأحد الجزائريين[75].

وتحت تأثير هذه الضغوط الكبيرة، كان من الطبيعي أن تتجاوب حكومة "مندس فرانس" الهشة والمحتاجة إلى دعم المجموعة البرلمانية المُمثلة للكولون، مع أكثر تلك المطالب. فبالإضافة إلى قرار حل حركة الانتصار الذي أُستقبل بفرح كبير من المستوطنين، جرى فرض حالة الطوارئ في منطقتي القبائل والأوراس مع مطلع أفريل 1955، كما أُرسلت تعزيزات عسكرية هامة بحيث بلغ تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر في أواخر 1955 أزيد من 160 ألف أي بزيادة تفوق الـ 100 ألف عمّا كان عليه في أواخر سنة 1954 وسيقفز في منتصف سنة 1956 إلى 364 ألف جندي أي ستة أضعاف حجمه الابتدائي[76]... فهل حققت هذه الإجراءات النتائج المرجوة من وراءها؟

في الواقع لم يكن الفشل حليف هذه الإجراءات فحسب بل إنها أدت إلى نتائج عكسية: حيث أسهمت تأثيراتها الجانبية غير المحسوبة في إقناع الناس بوجود "ثورة حقيقية" وأعطتهم الانطباع بقوة جيش التحرير الوطني الذي تُحشد ضده كل تلك القوى. كما أن فشل هذه الحشود الكبيرة في القضاء على مجموعات الثوار المتخفية بشكل جيد في الأدغال والجبال أدى إلى انهيار قوتها الردعية ومنه سقوط هيبة السلطات الكولونيالية في أعين الكثيرين.

2-2- دفع "الأهالي" إلى أحضان الثورة:

إزاء الصعوبات المذكورة أعلاه، أخذ الجيش الاستعماري ينحرف عن مهمته الأصلية ويتجه أكثر فأكثر نحو العمل ضد المدنيين بدعوى ضرب البنى التحتية "للمتمردين"، وهو ما عكسه بجلاء لجوءه إلى حملات التفتيش التى ما برحت تزداد وتيرتها وتزداد معها التجاوزات المرافقة لها. ففي مدينة البويرة –مثلا- تعرض السكان أثناء عملية تفتيش جرت في 10 جويليه 1955 للضرب والإهانة، وأرغم زبائن قاعات الحلاقة ورواد الحمامات على الخروج نصف محلقين وشبه عرايا، كما أُنتهكت حرمات الزوايا والمساجد ناهيك عن المنازل[77]... وأسوأ من ذلك ما كان يقع في القرى الصغيرة، حيث يتعرض الرجال للضرب أمام أبناءهم وزوجاتهم، وتُضع النساء في أماكن معزولة لتكون في متناول نزوات الجنود، وتخضع المساكن لعمليات تفتيش همجي تدمّر خلالها المؤن الغذائية والثياب والأثاث

المتواضع[78]... والصادم أكثر كون هذه العمليات تتم أحيانا على خلفيات "مضحكة" على غرار ما حدث في إحدى قرى *"لاربعا-ناث-إراثن"* حيث ألقت قوات الدرك القبض على مدمن خمر و إلى حد ما متخلف ذهنيا ينعته فرعون بـ "الشخص الأقل أهمية في القرية"[79]؛ ، واستعملت معه "الطريقة السقراطية"[80] لتجبره على البوح بكل ما تريد ثم راحت تنشر الرعب في القرية... وجديرٌ بالتنويه أن هذه الحملات كثيرا ما كانت تقترن بتدمير المساكن المملوكة لعائلات الثوار. وهو ما حدث -مثلا- لمسكن *"يازوران"* الذي أنفق صاحبه سنوات من الجهد لتشييده وفي إحدى ليالي نوفمبر 1954 مرّ به "فلم يجد ما يدله عليه سوى أطلال كئيبة"[81]. وكذا مسكن عائلة كريم بقرية " *ثيزرا-عيسى*" الذي لم تَحُلْ دون تسويته بالأرض تلك الخدمات التي سبقت من مالِكه "الحاج الحسين" (والد كريم) للإدارة الفرنسية بصفته حارس دوار متقاعد[82]. ونفس المصير لقيته البناية الحديثة و"الفاخرة" التي طالما زّينت مدخل قرية *"إغيل إيمولا"* والمملوكة لعائلة " زعموم"[83]. ويمكن أن نشير أخيرا وليس آخرا إلى حرق منزل عبد الحفيظ أمقران بناحية برباشة-أميزور مع مطلع سنة 1956[84].

هذه الحملات والتجاوزات الملازمة لها كانت تدفع السكان دفعا إلى الالتحام بالثورة، وعليه كان المنطق والمصلحة يفرضان على الاستعمار وضع حدٍ لها. إلا أن ما حدث هو العكس؛ إذ عمد الجيش الفرنسي في أواخر ربيع 1955 إلى إعطاءها دفعا أقوى. ويتجلى ذلك في إقراره "مبدأ العقاب الجماعي" القاضي بتحميل أي تجمع سكاني يقع "عمل إرهابي" في نطاقه تبعات ذلك العمل بشكل جماعي[85]. وتكشف الوثائق الرسمية أن قائد القطاع العسكري لمحافظة الجزائر Le général commandant la division d'Alger الذي تتبعه منطقة القبائل الكبرى ما فتئ يلح منذ أواخر شهر ماي 1955 على الأخذ بالمبدأ المذكور بلا أدنى تساهل[86]، وهو ما تجسد فعلا على الأرض ومس عدد كبير من قرى "بلاد القبائل" وقد سجلت المصادر المعاصرة العديد من تلك الوقائع على غرار هذه النماذج:

- تعرضت قرية "إغيل إيمولا" في شهر جوان 1955 (؟) إثر اغتيال حارس ريفي لعملية تمشيط رهيبة؛ أُضرمت خلالها النيران في عدة أكواخ واغتصبت العديد من الفتيات وأُعدم ثلاث شبان... كما ظلت اصوات النساء والأطفال تسمع على بعد 4 كيلومترات طوال العملية... وفي النهاية عادت الفرقة العسكرية إلى ذراع الميزان منتشية بالنصر وهي تسوق ستة رجال كرهائن (سبعة حسب رواية زعموم). وتذكر النائبة "أليس سبورتيس" "Alisse Sportisse" أن حاكم بلدية ذراع الميزان هدد بإعدام الرهائن فورا في حال إحاطة الصحافة علما بما جرى في القرية[87]. وتتضمن رواية زعموم أصيل القرية المعنية تفاصيل أكثر بخصوص الإعدامات التي شاهدتها، فحسبها أخذ الجيش معه -أول الأمر- عشرة رجال وعلى مسافة معينة من القرية طلب من العزاب والمتزوجين بدون أبناء العودة إلى ديارهم، وكانوا ثلاثة: ثابت أحمد وثابت شعبان وحليل أحمد، وما أن ابتعدوا بضعة أمتار حتى أُطلق عليهم وابل من الرصاص في الظهر وسقطوا قتلى، وكان ضمن السبعة الباقين والد أحدهم (حليل محند السعيد) وهو فلاح مسن فقد عقله في التو لهول الصدمة[88].

- في نواحي بشلول القريبة من البويرة كان رد السلطات الاستعمارية على اغتيال مخبر في 2 جويليه 1955 سريعا وقاسيا؛ حيث قامت بتدمير قرية أوبذير OUBDIR التي جرت عملية الاغتيال بجوارها كما وضعت قائمة بأسماء سبعة مناضلين سابقين في حركة الانتصار على مستوى البلدية وتوجهت قوات من الدرك والجيش إلى مساكنهم

فدمرتها وأعدمت اثنين منهم رميا بالرصاص ودون محاكمة وهما أوشن مسعود وخالص عيسى بينما نجا الآخرون لغيابهم عن منازلهم[89].

- في دوار "بني مليكش" المجاور لـ "تازمالت" حدث اشتباك بين قوات الجيش الفرنسي والثوار في صبيحة يوم 15 سبتمبر 1955 خلف العديد من القتلى والجرحى في الجانب الفرنسي ودون أي خسائر تذكر في الجانب الآخر، فما كان من الطرف المتضرر إلا أن سيّر بعد الظهيرة عدة دوريات التقطت من الطرقات والحقول تسعة "مشبوهين" أُودعوا سجن تازمالت وفي الغد على الساعة الرابعة وأربعين دقيقة صباحا جرى إعدامهم رميا بالرصاص[90]...

- وفي بلدية "لاربعا-ناث-إراثن"، وعقب مقتل ضابط صف كان ضمن دورية حاولت إلقاء القبض على أحد مسؤولي الثورة المحليين بقرية "تازا" مع مطلع سنة 1956، عمدت قوات الجيش الفرنسي إلى إعدام أربع شبان من عائلة المطلوب، وإشباع جميع رجال القرية الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و60 سنة ضربا وتعذيبا على مرأى من زوجاتهم وبناتهم وأمهاتهم، ثم أخذت سبعة عشرة منهم كرهائن إلى ثكنة "بدار" التي لم يعودوا منها ابدا. وبعد أسبوع أعادت ذات القوات الكرة، لكن هذه المرة ألفت نفسها أمام قرية مرعوبة لا يسكنها سوى النساء والأطفال والمسنين بعدما هجرها جميع الرجال، ومع ذلك لم تَرْعَوِ عن تخريب مقتنيات عدد من البيوت وسرقة ما عثرت عليه من نقود وحلي إضافة إلى اغتصاب جماعي لفتاة ذات سبعة عشرة ربيعا[91].

وكما يتبين من هذه الأمثلة، كانت أعمال العقاب الجماعي تسير جنبا إلى جنب مع ظاهرة "الإعدامات العشوائية". وخلافا لما قد يتصوره البعض، لم يكن ذلك مجرد تجاوزات ميدانية وإنما تنفيذا لقرار سياسي. إذ بتاريخ 26 ماي 1955 وفي تجاوب مع مطلب متطرفي الكولون والجيش بـ "شرعنة" القتل دون محاكمة، أعلن ممثل الحكومة الفرنسية (وزير الداخلية Bourgès-Maunoury) بأن "الفلاقة الذين يُقبض عليهم متلبسين بحمل سلاح سيلقون عقابهم على الفور"[92]. وبما أن الشهية تأتي مع الأكل، فقد عالت الأصوات مجددا تنادي بعدم كفاية هكذا قرار داعيةً إلى توسيع نطاق تطبيقه ليشمل غير حملة السلاح من المشتبه فيهم. ولم يجد حاكم إحدى البلديات المختلطة أي حرج في أن يبرر ذلك بـ "أنه من الأفضل قتل 15 شخص خطير في [بلديته] من الاضطرار بعد بضعة شهور إلى إزهاق أرواح ألاف الأشخاص الذين سيدفعهم المتمردون إلى الانتفاض ضدنا"[93]. وعلى الرغم من عدم الاستجابة رسميا هذه المرة لهذا المطلب إلا أن القرار السابق كان من الناحية العملية كافيا لفتح باب القتل العشوائي للمدنيين على مصراعيه بتهمة "متمرد يحمل السلاح". وقد وثق *فرعون* العديد من هذه الحالات على غرار حالة رئيس مركز دائرة سابق بـ "لاربعا-ناث-إراثن" أخذته قوات الدرك من مسكنه وقامت بإعدامه رميا بالرصاص لتصدر في الغد بيانا تدعي فيه القضاء على متمرد يحمل سلاحا..."[94]. وتذهب بعض المصادر إلى أن أعداد "المتمردين" التي ظلت تزخر بها البيانات المنشورة عقب كل عملية عسكرية خلال هذه الفترة كان أكثرهم من القرويين المسالمين[95]. وهو ذات ما يؤكده مؤلف "ابن الفقير" Le fils du pauvre في سخرية ممزوجة بالمرارة: "عندما تقوم قوات القمع المعروفة بقوات حفظ النظام بقتل قبائلي فهو دوما "متمرد يحمل سلاحا" كما لو أنه يوجد متمرد بلا سلاح. على أي حال قد يكون ذلك ممكنا، أي هنالك متمردون يحملون أسلحة وآخرون لا يحملون أي شيء. لكن اخشي أن يكون الصنف الثاني هو الأكثر أهمية ويشمل في الواقع كل القبائل"[96].

وعلى الرغم من أن القتل هو أقصى عقوبة يمكن أن تسلط على شخص، إلا أن القمع في تخبطه خبط عشواء تجاوز ذلك ليصل إلى حد انتهاك حرمة الموتى. حيث لقيت دعوة الكولونيل "*داستيه*" le colonel d'Astier إلى عرض جثث "الفلاقة" في الساحات العامة[97] آذانا صاغية لدى بعض القادة العسكريين. ففي جوان 1955 وعقب قتل سبعة ثوار بالقرب من قرية *عين الترك*، حُملت جثثهم على ظهور البغال وعرضت في الساحة العامة لمدينة "*البويرة*"[98]. وفي نهاية صيف 1955 صادف جمال الدين بن سالم وهو في الطريق إلى مدينة الجزائر قافلة عسكرية تحمل على ظهور البغال جثثا لثوار من أجل عرضها على السكان المسلمين قصد ترويعهم[99]... ويؤكد "حناش" أن هذه "الطريقة البربرية" كانت تستخدم بكثرة من قبل القوات الفرنسية قصد المساس بمعنويات "الأهالي"[100]. هذا على الرغم من تحذير بعض المسؤوليين المدنيين من التأثير العكسي لهذه التصرفات[101] سيما في بيئة اجتماعية شديدة المحافظة.

على ضوء هذه القائمة غير الحصرية لأبرز مظاهر "الانفعال الاستعماري" خلال السنة الأولى للحرب، نسجل تصاعدا سريعا ومتصلا في أعمال القمع. وهذا التصاعد يبعث على الدهشة؛ حيث أن أعمال القمع المعنية كانت تفضي دوما إلى نتائج عكسية أي تدفع السكان المسلمين أكثر فأكثر إلى أحضان الثورة وهو ما لم يكن خفيا على السلطات الاستعمارية[102]. ومن ثم كان المفترض أن تتشكل حلقة تغذية موازنة تدفع إلى إعادة النظر في تلك السياسة القمعية، إلا أن ما كان يحدث هو النقيض تماما؛ إذ ما فتئت تلك الآثار تنتج حلقة تغذية مدعّمة توفر مبررات إضافية لتوسيع نطاق القمع وزيادة حدته. وهو ما أقحم النظام الكولونيالي شيئا فشيئا في دائرة حلزونية شريرة ما فتئت تنحدر به في دركات القمع الأعمى. لكن لماذا؟.

3- بلوغ نقطة اللارجوع:

يكمن سبب الظاهرة المشار إليها -أنفا-في أن العامل المؤثر هنا ليست الآثار العكسية للقمع وإنما عملية إدراكها التي كانت مشروطة بـ "الشعور بالتهديد" الذي استحوذ على "النفسية-الجماعية لأوربيي الجزائر" بوصفهم أقلية ذات امتيازات[103]، والذي (أي الشعور بالتهديد) ما فتئ تزداد حدته بازدياد التفاف الجزائريين حول الثورة بفعل القمع. وهذا الشعور كما هي القاعدة دائما ولّد لدى أصحابه نزوعا عاما نحو "التمحور العرقي" ضد "الآخر" بوصفه تهديدا وجوديا، مقرونا بتفكير تنميطي ينظر إليه على أنه همجي ومنحط أخلاقيا، الأمر الذي كان يسهم في انتشار "لوم الضحية" ويبرر معاملته بشكل لا أخلاقي. وقد أكسبت الحرب المستعرة والدعاية القوية هذه "الحالة النفسية الجامدة والمشحونة انفعاليا" تأثيرا جارفا مسّ معظم مكونات المجتمع الاستيطاني، بما في ذلك بعض الفئات التي كانت إلى وقت غير بعيد تعد الأقرب من المجتمع الأهلي والأكثر تعاطفا معه كالمعلمين الفرنسيين. وبهذا الخصوص يُورد مولود فرعون الذي كان إبان هذه الفترة مدير مدرسة بـ "لاربعا ناث إراثن" قصتيْ معلميْن أحداهما فرنسي اختطفه الثوار للاشتباه في تجسسه لحساب الجيش الفرنسي، والآخر جزائري اعتقلته قوات الإحتلال بتهمة التواطؤ مع الثوار، فبينما تعاطف المعلمون الجزائريون مع زميلهم الفرنسي، لم يتردد نظراءهم الفرنسيون في إظهار فرحتهم واعتزازهم بالقبض على زميلهم الجزائري، كما انبروا لتبرير اعتقاله وكيْل التهم له (علما أنه سرعان ما ثبتت براءته)، وما ذلك إلا لأن تهمته الحقيقية -حسب فرعون- هي كونه جزائري[104]. ولم يسلم من هذا التأثير الجارف حتى من ينعت

بالجنس اللطيف، حيث يروي طالب الطب بن سالم أنه غداة مجازر 20 أوت 1955 لم تتحرج ابنة أحد المعمرين القاطنين بمدينة برج بوعريرج من أن تعبر له عن سرورها الغامر بالذهاب إلى سكيكدة خصيصا لمشاهدة الإعدامات العشوائية التي كانت تتمّ في حق "العرب"[105].

وكان أخطر ما ترتب عن ذلك هو اتساعٌ أكبر للمسافة الاجتماعية الفاصلة بين الكتلتيْن العرقيتيْن المتساكنتيْن، واستعارٌ أشد للتشاحن والصراع القائم بينهما حتى أمسى تحكمه معادلة صفرية. وهنا يكمن -على حد تعبير حربي- "الإسهام التاريخي" لمفجري الثورة الذين "نجحوا بالرغم من قلة الوسائل وكثرة العوائق في خلق حالة أضحت معها أي محاولة رجوع إلى الخلف أو تعديل للنظام الاستعماري أمرا مستحيلا. فمن نحو أجبرت الجماعة الأوربية على التعبير عن نفسها من خلال متطرفيها، ومن نحو آخر وضعت الجزائريين أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانخراط في مشروع جبهة التحرير أو السقوط في عمالة مفضوحة للاستعمار، الشيء الذي أدى إلى تجذير الموقف واستبعاد أي إمكانية أخرى غير الصراع بلا هوادة".[106]

وهنا قد يثور اعتراض بحجة أن علاقة التنافي بين الجماعتين هي علاقة تاريخية قديمة، إذ ارتبطت مصالحهما منذ البداية ارتباطا عكسيا، ولم يبدأ ذلك في 1954. وهو أمر -بلا شك-صحيح، لكنه بحاجة إلى تدقيق؛ حيث أن حدة التنافي والصراع بينهما كانت تختلف تبعا لما يسميه علماء النفس الاجتماعيون بـ "مستوى المقارنة" أي مستوى النتاجات المتوقعة من الصراع لدى الفريقين. فكلما كان الفارق بينهما كبيرا على غرار ما كان عليه الوضع في فترات خضوع واستسلام الجزائريين خفت حدة الصراع، وكلما قل الفارق زادت حدته وإذا انعدم الفارق أي تعادل مستوى المقارنة عند الفريقين كما أصبح عليه الحال منذ نوفمبر 1954 فإن الصراع يصل حينئذ إلى نقطة الأوج.

ومجمل القول أننا إزاء حلقة تصاعدية: فمفاجأة أول نوفمبر ولّدت ردود أفعال متسرعة ومتشنجة من قبل المنظومة الاستعمارية، وهذه الردود عزّزت انتشار الثورة، وهذا الانتشار تحلق راجعا ليذكي تلك الردود، وهكذا دواليك... حتى شبّت الثورة الوليدة عن الطوق وبلغت نقطة اللارجوع.

الهوامش:

[1]- انظر:

- Mohammed Boudiaf, **«La préparation du 1° novembre 1954»**, in **EL Djarida**, N° 15 nov.-dec. 1974.

- عيسى كشيدة ، **مهندسو الثورة**، تر: موسى أشرشور،، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 69- 70.

[2]- مصطفى سعداوي، "ليلة أول نوفمبر 1954 في الجزائر من الواقعة الى الحدث"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص ص 631-645.

[3]- شهادة العقيد سليمان دهيليس في: محمد عباس، **فرسان الحرية**، دار هومه، الجزائر، 2001، ص 93.

[4] - Harbi Mohamed, **FLN : Mirage et réalité : des origine à la prise du pouvoir 1945-1962, Ed. NAQD/ENAL, Alger**, **1993,** p 128.

[5] -Renaud Rochebrune et Benjamin Stora, **La guerre d'Algérie vue par les algériens : des origines à la bataille d'Alger**, Ed. Denoël, Paris, p 211.

[6]- مصطفى سعداوي، "**التعبئة الشعبية في الريف الجزائري إبان المرحلة التأسيسية للثورة 1954-1956. المنطقة الثالثة نموذجا**"، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد الثالث، العدد 03 (خاص)، 2021، ص-ص. 58-76.**

[7] - Amar Hamdani, Krim Belkacem lion du djebel, Ed. Bouchène, Alger,, 1993, p 140.

[8]- يشير علي زعموم الى وثيقة شبيهة بالوثيقة المذكور في المتن عثر عليها مع موح الطويل عند اعتقاله، أنظر:

- Ali Zamoum, **Tamurt Imazighen : Mémoire dun survivant 1940-1962**, Ed Rahma, Alger, 1993, pp. 179-180.

[9] - Document trouvé sur un acolyte de KRIM arrêté le 7 janvier 1955, in **Archives SHAT, 1H3400**.

[10]- أطرغلة هو جنس طير من القواطع من فصيلة الحماميات.

[11]- حسب فرانسيس جونسون انطلقت هذه العملية في 30 ديسمبر 1954 وعبئت أزيد من 4000 جندي بالإضافة الى قوات الدرك والشرطة. أنظر:

- Francis et Collette Jeanson, **l'Algérie hors la loi**, ENAG éditions, Alger, 1993, P : 199.

[12] - J. C. Jauffret, **la guerre d'Algérie par documents, tom 2 : les portes de la guerre 1946-54**, SHAT, Vincennes, 1998, P-P : 882-883.

[13]- أنظر: - المصدر نفسه، ص 749.

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، مكتب ولاية تيزي وزو، **مساهمة المنطقة الثالثة و الرابعة للولاية الثالثة في أشغال الندوة الوطنية حول المعارك الكبرى للولاية الثالثة التاريخية**، نوفمبر 1999، "معركة شرابة (وادي أهلال) بلدية بغلية 22 ديسمبر 1954". وفقا لهذا المصدر استشهد 6 مجاهدين وأسر إثنين أحداهما تونسي الجنسية.

[14] - 2° Bataillon d'infanterie coloniale, « Journal des Marches et opérations (décembre 1954) », in Jean-Charles Jauffret, **La guerre d'Algérie par documents**, op.cit, p. 886.

[15] -- Yves Courrière, **La guerre d'Algérie : Les fils de la Toussaint, Ed. Rahma, Alger, 1992**, p 430.

[16]- يقول عبد الحفيظ ياحى وهو أحد رواد الثورة بناحية ميشلي (عين الحمام): " على الرغم من التوجه الحالي لإيهام الناس بأن "الشعب هبّ كرجل واحد لمحاربة الاستعمار"، عليّ الإقرار بأننا واجهنا صعوبات جمّة لإقامة شبكات التواطؤ خلال الشهور الأولى، كان الكثيرون مترددين في تبني قضيتنا." في:

- Abdelhafidh Yaha, **au cœur des maquis en Kabylie**, Ed. INAS, Alger, 2011, P38.

[17] - Amar Hamdani, Oop.cit., p 140.

[18]- BRE , Listes des agressions et incursions…dans le département de Constantine, mois février 1955, in **Archives CAOM 93/ 4121**.

[19]- أي كريم ونائبه *أوعمران* وقادة النواحي السبع.

[20]- انظر:

- Amar Hamdani, op.cit, p 140.
- Yves Courrière, op.cit, p 433.

[21]- Amar Hamdani, op.cit, P 141.

[22] :انظر - IBIDEM.

- Yves Courrière, op.cit, P-p: 434-436.

[23]- انظر على سبيل المثال : تقرير لقيادة الناحية العسكرية العاشرة (الجزائر) مؤرخ في 20 ديسمبر 1954 في : **Archives SHAT 1H 3399.**

[24]- انظر:

- Ali Zamoum, op.cit, P-P : 173-174.
- Amar Hamdani, op.cit, P 141.
- Yves Courrière, op.cit, P-p: 434-436.

[25]- انظر:

- Djoudi Attoumi, **le colonel Amirouche à la croisée des chemins**, Ed. Rym, El Flaye, Sidi-Aich, Algérie, 2006, P-P : 33-34.

[26] Amar Hamdani, op.cit, P-P: 143-148.

[26]- جمال قنان، "لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني"، في أعمال **الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي (الجزائر) 2، 3، و4 جويليه 2005**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005، ص 65.

[27]- شهادة العقيد سليمان دهيليس في محمد عباس، **فرسان الحرية**، 92.

[28] -Rachid Adjaoud, **le dernier témoin**, Ed. Casbah, Alger, 2012, P-P : 108-109.

[29] -- Z.E.A et 27 D.I.A., « Situation en Kabylie en septembre 1957 », exposé fait le 12 septembre devant le général Raoul Salan commandant de la 10° région militaire (Algérie), p11. **Archives SHAT, 1H 3454**.

[30]- **Archives SHAT, 1H1942 D2** .

[31]- كالتحول الى خرفان وعدم الاحساس بالتعب وقطع المسافات الشاسعة في وقت قياسي وتفوق مجاهد واحد على العديد من الجنود الفرنسيين... انظر على سبيل المثال:

Djoudi Attoumi, **Avoir 20 ans dans le maquis**, Ed. Ryma, El Flaye Sidi-Aich, Algérie, 2005, p 24.

[32] -« Rapport mensuel de la commune mixte de la soumam », octobre 1955, in **Archives CAOM 93/4341**.

[33] - Mohammed Harbi, **l'Algérie et son destin: Croyants ou Citoyens**, Ed. Medias Associés, Alger, 1994, P 101.

[34] - Abdelhafidh Yaha, op.cit., P 44.

[35] - IBIDEM.

[36] - Amar Hamdani, op.cit, P 141.

[37]- عبد العزيز وعلي، المصدر السابق، ص 28.

[38]- ويخبرنا سي الصادق (سليمان دهيليس) أن الباشاغا أحمد إبراهيمي ظل وافيا لتعهده حتى فطنت ادارة الإحتلال له فدبرت عملية اغتياله رفقة ابنه في ديسمبر 1957...وحاولت إلصاقها بالمجاهدين. وهو يختلف عن اخيه الباشاغا علي الذي لم يساعد المجاهدين وكان يتوجس منهم مما دفعه الى الهروب الى فرنسا. انظر: شهادة العقيد سليمان دهيليس في محمد عباس، **فرسان الحرية**، ص 102.

[39] -Abdelhafidh Yaha, op.cit, P 44.

[40]- شهادة العقيد سليمان دهيليس، في محمد عباس، **فرسان الحرية**، ص 92.

[41]-Le chef du S.L.N.A., point de vue sur la motion des 61, le 01 février 1956, in **Archives CAOM 93/4197** .

[42] - « Texte de la motion signée par les 61 », le 26 septembre 1955, in **Archives CAOM 93/4197**.

[43]- Mouloud Feraoun, **Journal**, Ed. E.N.A.G., Alger, 2006, p 67.

[44]- Z.E.A et 27 D.I.A., « Situation en Kabylie en septembre 1957 », exposé fait le 12 septembre devant le général Raoul Salan commandant de la 10° région militaire (Algérie), in **Archives SHAT, 1H 3454.**

[45] - Mouloud Feraoun, op.cit, p-p : 67-68.

[46] - Commissariat Bordj-Arredj, rapport mensuel du 20 février 1956 au 20 mars 1956, **Archives CAOM 93/4333**.

[47] -27°DIA, T.O., Synthèse de renseignements du mois avril 1956, **Archives SHAT 1H1268/ D2**.

[48] - Rapport mensuel de la commune mixte de la soummam, octobre 1955, in **Archives CAOM 93/4341.**

[49] - IBIDEM.

[50]- عبد العزيز وعلي، **أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 144.

[51] - Rachid Adjaoud, op.cit, p 108.

[52] - D.I.A., Fiche de renseignements, 6 février 1956, in **Archives SHAT, 1H3418**.

[53] - Ali Zamoum, op.cit, p 174.

[54]- عبد العزيز وعلي، المصدر السابق، ص 144.

[55]- P.R.G. d'Alger, rapport sur les activités nationalistes dans l'arrondissement d'Alger, 16 mai 1955, in **Archives CAOM, 4I 17.**

[56]- يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 54-1962**، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2004، ص 67.

[57]- المرجع نفسه، ص 64.

[58] - Rachid Adjaoud, op.cit, p 108.

[59] - Ahmed Hannache, **La longue marche de l'Algérie combattante 1830-1962**, ed Dahlab, Alger, 1990, p 135.

[60] - Abdelhafidh Yaha, op.cit, p 39.

[61] -Etat major, bureau psychologique, étude sur le FLN, 20 septembre 1956, in **Archives SHAT 1H 2030/ D2.**

[62] - commissariat de Bordj-Bou-Arredj, rapport mensuel du 20 février 1956 au 20 mars 1956, in **Archives CAOM 93/ 4333**.

[63]- Abdelhafidh Yaha, op.Cit, p 38.

[64]- انظر:

-Francis et Collette Jeanson, **L'Algérie hors la loi**, ENAG éditions, Alger, 1993, p. 191.

- Benjamin Stora, **Messali Hadj (1898-1974) pionnier du nationalisme algérien**, Ed. Rahma, Alger, 1991, p. 231.

[65] - Francis et Collette Jeanson, op.cit., p. 196.

[66] -Mahfoud Bennoune et Ali El Kenz**, Le hasard et l'Histoire, Entretiens avec Belaid Abdesselam**, Tom 1, ENAG éditions, Alger, 1990, p 91.

[67]-SLNA, « Aurons-nous du terrorisme en Algérie ? », 18 juin 1954, in **Archives CAOM 4I9.**

[68]- **التغذية الرجعية** هي نتائج أفعال سابقة للنظام تعود لتؤثر على ما يفعله في الخطوات التالية، وهي نوعان: **1- التغذية الرجعية المدعمة**: حين تعود التغييرات في النظام ككل لزيادة التغيير الأساسي. **2- التغذية الرجعية الموازنة**: حين تعود التغييرات لتناقض التغيير الاساسي وبالتالي تضعف النتيجة.

[69] -Amar Hamdani, op.cit, p. 131.

[70]- Général commandant 10° R.M. Algérie, « Message envoyé au ministre de la défense national, Le 28 décembre 1954 », in Jean-Charles Jauffret, **La guerre d'Algérie par documents**, pp. 736-739. **Les**

[71] -Patrick Kessel, **Guerre d'Algérie : Ecrits censurés, saisis et refusés 1956-1960-1961**, Ed. L'Harmattan, Paris, 2002, p, p. 65, 70.

[72]- 10° région militaire, « Synthèse de renseignements, 21 janvier » in **Archives S.H.A.T., 1H 3399.**

[73]- انظر تصريحات بلاشات ومايير في: Patrick Kessel, Op.Cit, pp. 66, 68.

[74]- Francis et Collette Jeanson, op.cit, p. 250.

[75] -SLNA, Note sur les attentats terroristes de la toussaint, 13 novembre 1954, p. 10, in **Archives CAOM 93/ 4415.**

[76] - Patrick Kessel, Op.Cit, p. 118

[77] - IBID, p. 89.

[78] -IBIDEM.

[79] - Mouloud Feraoun, op.cit., p 26.

[80]- "**الطريقة السقراطية**" تشير هنا الى إحدى طرق التعذيب، وهي تتضمن إجبار الشخص الواقع تحت التعذيب على الجلوس على زجاجة.

[81]- محمد الصالح الصديق، **رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزورن محمد (بريروش)**، دار هومة، الجزائر، 2002، ص-ص: 95-96.

[82] -Amar Hamdani, op.cit, pp. 161-162.

[83] -Ali Zamoum, op.cit, p 62.

[84]- عبد الحفيظ أمقران الحسيني، **مذكرات: من مسيرة النضال و الجهاد**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 26.

[85]- في 18 ماي 1955 أصدر الجنرال بارلونج قرار بأن :"كل قرية أو تجمع سكاني سيكون مسؤول جماعيا عن اعمال التخريب التي تقع في نطاقه" وهو ما كانت قد أدانته محكمة نورمبرج من قبل في حق المسؤولين النازيين.انظر:

Patrick Kessel, Op.Cit, p 84.-

[86] -2° Bureau, Note sur la situation dans la division d'Alger, aout 1955, in **Archives SHAT 1H2734.**

[87]- مداخلة أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 5 جويليه 1955، نقلا عن: Patrick Kessel, Op.cit., p. 87.

[88] -Ali Zamoum, Op.Cit, p.p. 174-175.

[89] -Ahmed Hannache, op.cit, p-p : 136-137.

[90]- مداخلة النائب مصطفى بن باأحمد أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 12 أكتوبر 1955، نقلا عن: - Patrick Kessel, op.cit, p 99.

[91] - kamel Chachoua, « La chaine de violence : entretien avec Youcef, un fils d'émigré et enfant d'immigration », in Fabienne Le Hourou (dir), **périples au Maghreb**, Ed. L'Harmattan, Paris, 2012, p-p : 86-88.

[92]- نقلا عن: Patrick Kessel, Op.cit., p. 85.

[93] -Commune Mixte de la Soumam, Rapport du mois de novembre 1955 (situation politique), p. 6, in **Archives CAOM 93/ 4341.**

[94]- هناك حالات آخرى وثقها الكاتب مثل حالة مدير مدرسة أُستدعي للتحقيق بخصوص محاولة اشعال النار في مدرسته سيموت في مقر الدرك الذي يتهمه بالانتحار بفعل انهيار عصبي... Mouloud Feraoun, op.cit., p.p. 45-46.

[95] -Rachid Adjaoud, op.cit, p.p. 112-113.

[96] -Mouloud Feraoun, op.cit., p. 52.

[97]- حيث صرح هذا العقيد لجريدة Echos d'Alger بما يلي: "هل علينا خوض الحرب ضد "الفلاقة"؟ نعم بكل تأكيد. هل علينا قتلهم؟ نعم بكل تأكيد. لكني أطالب أن تعرض جثثهم في الساحات العمومية... ثم بعد ذلك تمزق" نقلا عن: Patrick Kessel, op.cit., p. 90.

[98] -Ahmed Hannache, op.cit., p. 134.

[99] -Djamel-Eddine Bensalem, **Voyer nos armes voyez nos médecins**, ENAL, Alger, 1985, p. 13.

[100] -Ahmed Hannache, op.cit., p. 134.

[101] -Benjamin Stora et Tramor Quemeneur, **Algérie 1954-1962**, Ed. Les Arènes, Paris, 2012, p. 195.

[102]- خاصة وأن أصواتا عديدة عالت بالتنبيه الى ذلك على غرار النائب بيير شوفيني Pierre Chevigné الذي حذر من كون "السلطات الفرنسية (في الجزائر) آخذة في فقدان الاتصال بالسكان المسلمين والتحول الى سلطة عمياء تنقاد لقمع نسقي، ومن ثم غير شعبي، وفي الغالب وحشي، وبشكل عام قليل الفعالية" نقلا عن: - Patrick Kessel, Op.Cit, p. 88.

[103]- مرد هذا الشعور بالتهديد الى عدة عوامل أهمها: وضعيتهم كأقلية ذات امتيازات من نحو، وإحساسهم بالضعف أمام العدد الهائل من الأهالي من نحو آخر، وما ينجم عن ذلك من تخوف من قيام الحكومة بإصلاحات تفضي إلى سحب إدارة شؤون البلاد من أيديهم من نحو ثالث.

[104] - Mouloud Feraoun, Op.Cit, p.120.

[105] -Djamel-Eddine Bensalem, Op.Cit, p.p. 12-13.

[106] -Mohammed Harbi, **L'algérie et son destin**, p. 106.